

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تسوية و ضعية حوالي 90 هكتار لفائدة جماعة القنيطرة مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

من أجل تسوية الوضعية العقارية للمجال الغابوي المستغل من طرف جماعة القنيطرة (المسيح البلدي-المحجز البلدي-منبت الورد سابقا-طرق -مساحات خضراء.....) صادق المجلس الجماعي على الثمن التقديري الذي حددته اللجنة الادارية للتقييم المنعقدة بتاريخ 25 دجنبر 2018 للقطع الأرضية التي تبلغ مساحتها حوالي 49 هكتار. وصادق المجلس الجماعي أيضا في دورة ماي 2023 على فصل القطعة الأرضية البالغ مساحتها حوالي 49 هكتار من النظام الغابوي مستخرجة من الرسم العقاري عدد 69394/ 13 وضمها للملك الخاص للدولة وتفويتها لجماعة القنيطرة.

كما ان تسوية وضعية القطعة الأرضية موضوع مبادلة بين جماعة القنيطرة والوكالة الوطنية للمياه والغابات، بناء على القرار الوزاري الصادر بالجريدة الرسمية عدد 1196 بتاريخ 27 شتنبر 1935، (الفصل الأول) الذي يمنح الإذن لبلدية «مرسى ليوطي» (جماعة القنيطرة حاليا) بتعويض قطعة أرضية مساحتها 18 هكتارا كائنة بين المستشفى ومحطة القطار ومعلم عليها باللون الوردي عدد 1 في الخريطة، وذلك بقطعة أرضية مخزنية من أملاك المياه والغابات تستخرج من غابة المعمورة مساحتها 46 هكتارا معلم عليها باللون الأصفر في الخريطة الملحقة بهذا القرار.

(حلبة الفروسية-الملعب البلدي-ملعب التنس-لاشيني...) ،

فإن الجماعة وفرت مؤخراً التصاميم التي كانت تنفي الوكالة الوطنية للمياه و الغابات وجودها وهي العائق الذي حال دون اتمام هذه المبادلة.

لذلك نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الاجراءات المزمع اتخاذها من أجل التسوية النهائية لهذا العقار (حوالي 90 هكتار) واستخراجه من الملك الغابوي وتمكين الجماعة من التحفيظ وتفويت الفرصة على بعض النافذين الذين يحاولون السطو على جزء من هذا العقار.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مصطفى ابراهيمي